نشرة الرباط

الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية

يعده فريق الرباط : أستاذ دكتور خالد واصف الوزني ؛ أ/ هدى حمودة ؛ أ/ مريم عبد النبى و أ/ أحمد زكى – للتواصل

الافتتاحية

عدد الرباط لهذا الشهر يتنوع بتغطيته ، ويتميّز بمساهمات الأعضاء وتفاعلهم معها . ومن الواضح أن الرغبة باتت جليّة لدى الزملاء في التفاعل مع مجتمع الجمعية ، وذلك عبر التفاعل المكتوب ، أو تزويد الرباط وفريقها بالأخبار والمواد التي تساعد على تنشيط الترابط والتواصل بين الجميع ، على امتداد فضاء وخارطة عالمنا العربي ، وعبر البحار والمحيطات الممتدة خارجه . عدد اليوم يحظى بمساهمات نوعية ، بداية بما قدمه معالي الدكتور طاهر كنعان عبر مقال تفاعلي ، في زاوية مدونة الجمعية ، يتحدث بشفافية ووضوح حول "الخرق الإسرائيلي المستمر لاتفاقية جنيف الرابعة في مقابل التزام الأطراف المتعاقدة الموقعة" ويفند بموضوعية وصراحة المواقف من ذلك الخرق . أما في زاوية اقتصاد دولة عربية ، فيقدم الأستاذ الدكتور عاطف قبرصي الجزء الثاني من مقاله الشائق حول الاقتصاد اللبناني ، المعجزة التي لم تتحقق ، ولكنها لم تختفي أو تنتهي ، ويتحدث فيه عن الآثار المدمرة للحرب الأهلية التي اندلعت في إبريل ١٩٧٥ ، بما في ذلك من أثر على هجرة العقول ، وتراجع الدخول ، وتدني الاستغلال الأمثل للموارد ، بيد أنه يشير في النهاية إلى أن للاقتصاد اللبناني ممكنات يمكنها أن تعيد تلك المعجزة التي لم تتحقق إلى مسارها ، أخذاً في الاعتبار ضرورة تجاوز معيقات ، أو تحديات ، محددة تناولها المقال . أما زاوية ومضة عضوية ، فقد أطلت علينا بإضاءة تعريفية معرفية مميزة ، عبر القاء الضوء على أحد أعضاء الجمعية المميزين والبارزين بعلمهم وعطاءهم وخبراتهم ، فكانت إطلالة على معالي الأستاذة الدكتورة نجلاء أنور الأهواني ، وزيرة التعاون الدولي سابقاً في مصر ، وعضو مجلس إدارة البنك المركزي المصري ، ومجلس إدارة الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية . وفي الختام ، فقد احتوت نشرة الرباط على اخبار ونشاطات بعض أعضاء الجمعية ، إضافة إلى بعض التقارير الدولية حول الاقتصاد العربي ، وبعض الروابط التي قد تهم الأعضاء . والأمل أن يستمر التواصل ليتم نشر المزيد من النشاطات والمساهمات العلمية والعملية للسادة أعضاء الجمعية على امتداد تواجدهم في الوطن العربي وخارجه . والأمل دوماً أن نلتقي بكم في العدد القادم ، وأن نتلقى منكم المزيد من المساهمات والأخبار .

النشرة الخبرية

- تزمع الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية عقد مؤتمرها العلمي السابع عشر بالتعاون مع كلية محمد بن راشد للإدارة الحكومية حول موضوع **"تغيرات المناخ وانعكاساتها على التنمية الاقتصادية العربية"** وذلك خلال الفترة 4- 5 نوفمبر/ تشرين ثاني 2023 ، وقد تم استلام عدد من المقترحات البحثية وجارى تحكيمها من قبل اللجنة العلمية ، ولمزيد من التفاصيل يمكن الإطلاع على الموقع الإلكتروني للجمعية .
- تعلن الجمعية عن رقمنة مجلتها **"بحوث اقتصادية عربية"** ورفع كل اعدادها على الموقع الالكتروني الخاص بالمجلة . وتستأنف إصدار مجلتها العلمية المحكمة بالعدد رقم ٨٦ مارس/ آذار ٢٠٢٣ .
- تستقبل المجلة المساهمات المتنوعة من الأبحاث القابلة للتحكيم ، بالإضافة إلى أبواب خاصة لمقالات الرأي ، ومراجعات الكتب ، والندوات ، والمؤتمرات العلمية ، والعرض التحليلي للتطورات الاقتصادي العربية والدولية . لإرسال المساهمات العلمية ، يرجى التسجيل بموقع المجلة .
- مشاركة الجمعية في تقرير التنمية العربية السابع المعنون **"تحديات التغيرات المناخية على التنمية في الدول العربية"** بالشراكة مع كل من المعهد العربى للتخطيط ، ومعهد التخطيط القومي ، والأوابك .

أخبار أعضاء الجمعية

- اختيار الأستاذ الدكتور/ محمود محيي الدين – رئيس مجلس إدارة الجمعية – لرئاسة مجلس أمناء جامعة النيل .
- اختيار الأستاذ الدكتور/ خالد حنفي – عضو مجلس إدارة الجمعية – وأمين عام اتحاد الغرف العربية عضواً بمجلس أمناء صندوق تمكين القدس .
- مشاركة الأستاذ الدكتور/ أحمد كمالي – نائب وزيرة التخطيط والتنمية الاقتصادية المصرية – بحدث "القدرة التحويلية للتقارير الطوعية القارية : التعلم من النظراء ومشاركة الخبرات بين أوروبا وأفريقيا" .
- الأستاذ الدكتور/ جودة عبد الخالق - أحد الأعضاء المؤسسين للجمعية - يشارك بالحوار الوطني ويدعو لتبني سياسات اقتصادية قوية لإدارة الدين والإنفاق الحكومي .

ومضة عضوية

الأستاذة الدكتورة/ نجلاء أنور الأهواني

عضو مجلس إدارة الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية

عضو مجلس إدارة البنك المركزي المصري

وزيرة التعاون الدولي سابقاً، جمهورية مصر العربية

أ .د .نجلاء أنور الأهواني ، تشغل منصب عضو مجلس إدارة الجمعية وأستاذ الاقتصاد بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية جامعة القاهرة منذ عام ١٩٩٨ حتي الآن ، وعملت بالكلية منذ تخرجها وتعيينها معيدة بقسم الاقتصاد عام ١٩٧٣ ، كما شغلت منصب رئيس مجلس أمناء الجامعة الفرنسية في مصر للفترة ٢٠١٧ – ٢٠١٩ ، وتشغل حالياً بالإضافة إلي عملها في جامعة القاهرة ، والمجلس الأعلي للجامعات ، منصب عضو مجلس إدارة البنك المركزي المصري منذ يناير ٢٠٢٠ . وقد تولّت د .نجلاء منصب وزيرة التعاون الدولي خلال عامي ٢٠١٥ – ٢٠١٦ ، ومثّلت مصر في العديد من المؤسسات الدولية كالبنك الدولي وبنك التنمية الأفريقي والبنك الإسلامي للتنمية والصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي . وكذلك عملت كمستشار اقتصادي ومدير المكتب الفني للسادة رؤساء الوزارات في فترات مختلفة منذ ٢٠١١ إلى جانب عملها بالكلية . وقد شغلت د .نجلاء الأهواني منصب نائب المدير التنفيذي وكبير الاقتصاديين بالمركز المصري للدراسات الاقتصادية خلال الفترة ٢٠٠٦ – ٢٠١٠ ، ومنصب مدير مركز الدراسات الأوروبية بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية خلال الفترة ٢٠٠٢ – ٢٠٠٦ ، إلى جانب عملها كمستشار اقتصادي لغرفة التجارة الأمريكية فى مصر ولمكتب منظمة العمل الدولية فى مصر ، وللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا (الإسكوا) ، كما عملت بالمعهد العربي للتخطيط بالكويت . وقد أعدّت مجموعة كبيرة من الأبحاث والأوراق العلمية فى مجالات التشغيل والاستثمار في البشر ، وحقوق العمال ، ومكافحة الفقر ، وانتاجية العمل وهجرة المهارات ، وعمالة الإناث والتمكين الاقتصادي للمرأة ، بالإضافة إلى تحليل اتفاقية تحرير تجارة الخدمات وقطاع التشييد والبناء ، والتنمية الريفية ، ومشاركة القطاع الخاص في تقديم خدمات البنية الأساسية وسياسات الاقتراض ، فضلاً عن عدّة أبحاث في مجال التكامل والتوسّع في الاتحاد الأوروبي والشراكة الأورومتوسطية ، وقد نشرت الأوراق والأبحاث فى المجلات العلمية المصرية والعربية والدولية للفترة من ١٩٩٠ حتى الآن . وبالإضافة إلى عملها الأكاديمي والتنفيذي ، تعمل د .نجلاء في أنشطة أخرى متعددة ، تشمل عضوية مجلس أمناء مبادرة إرادة التابعة لمجلس الوزراء المصري ، والمجلس الاستشاري لمركز أبحاث الهجرة والتنمية بجامعة كوفنتري البريطانية Coventry ، والجمعية العمومية للشركة القابضة للسياحة والفنادق ، كما انضمت مؤخراً إلى عضوية مجلس إدارة شركة أليانز Allianz للتأمين ، وشغلت عضوية مجلس إدارة الصندوق الاجتماعي للتنمية ، ومجلس أمناء لجنة مكافحة غسل الأموال بالبنك المركزي المصري ، ومجالس إدارة الاتحاد العام للجمعيات الأهلية ، والمجلس القومي للمرأة ، وعلى صعيد العمل الأهلي تشارك د .نجلاء في عضوية مجلس أمناء مؤسستين تعملان في مجال الصحة العامة .

مدونة الجمعية

الخرق الإسرائيلي المستمر لاتفاقية جنيف الرابعة في مقابل التزام الأطراف المتعاقدة الموقعة

الأستاذ الدكتور/ طاهر حمدي كنعان
رئيس مجلس إدارة المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات بدولة قطر

ما زالت ردود الفعل الفلسطينية والعربية والعالمية على الجرائم التي ارتكبتها وترتكبها السلطة المحتلة ومساندتها جرائم قطعان المستوطنين في حوارة ونابلس وجنين وغيرها من مواقع الضفة الغربية والتي تصاعدت في عهد حكومة نتنياهو الحالية واركانها من غلاة العنصريين أضعف بكثير من أن تشكل ضغطاً كافياً لإحباط أو خفض وتيرة هذه الجرائم .

ولعل أحد أهم العوامل التي تضعف وتكبح من حدة ردود الفعل لا سيما الدولية على جرائم إسرائيل وخرقها المستمر للقانون الدولي هي ميل الرأي العام في معظم الدول إلى الاعتقاد أن إسرائيل وهي تخالف وتخرق القانون الدولي هي وحدها المسؤولة عن المخالفة والخرق ، وأن دور الدول الأخرى هو الإدانة والعزل المعنوي لهذه الدولة المخالفة . والحقيقة التي ينبغي إبرازها أن محدودية المسئولية الدولية قد تنطبق هنا على مخالفة إسرائيل لمعظم القرارات الدولية ، لكنها بالتأكيد لا تنطبق على مخالفة إسرائيل وخروقها المستمرة بعناد لاتفاقية جنيف الرابعة خصوصاً مخالفتها للمواد التالية من هذه الاتفاقية :

المـادة (٤٩) في موضوع الاستيطان :يحظر النقل الجبري الجماعي أو الفردي للأشخاص الذين تحميهم الاتفاقية أو نفيهم من الأراضي المحتلة إلى أراضي الدولة القائمة بالاحتلال ، أو إلى أراضي أي دولة أخرى ، محتلة أو غير محتلة ، أيًا كانت دواعيه . ولا يجوز للدولة القائمة بالاحتلال أن ترحل أو تنقل جزءاً من سكانها المدنيين إلى الأراضي التي تحتلها .

المادة (١٤٧) في موضوع اضطهاد وقمع السكان تحت الاحتلال : تعتبر الممارسات التالية مخالفات جسيمة ضد أشخاص محميين أو ممتلكات محمية بالاتفاقية : القتل العمد ، والتعذيب أو المعاملة اللا إنسانية ، بما في ذلك التجارب الخاصة بعلم الحياة ، وتعمد إحداث آلام شديدة أو الإضرار الخطير بالسلامة البدنية أو بالصحة ، والنفي أو النقل غير المشروع ، والحجز غير المشروع ، وإكراه الشخص المحمي على الخدمة في القوات المسلحة للدولة المعادية ، أو حرمانه من حقه في أن يحاكم بصورة قانونية وغير متحيزة وفقًا للتعليمات الواردة في هذه الاتفاقية ، وأخذ الرهائن ، وتدمير واغتصاب الممتلكات على نحو لا تبرره ضرورات حربية وعلى نطاق كبير بطريقة غير مشروعة وتعسفية .
وتقضي الاتفاقية بأن التزام كل دولة إزاء مخالفة الاتفاقية عموما والمواد متقدمة الذكر خصوصاً من الدول الموقعة على الاتفاقية (الأطراف المتعاقدة) لا يشمل فقط تعهدها بالالتزام بالاتفاقية في سلوكها حين تكون هي القائمة بالاحتلال ، وإنما يشمل تعهدها بإجبار أي دولة تخالف الاتفاقية على الانصياع إلى أحكام الاتفاقية والارتداد عن المخالفة ، وذلك إعمالاً لأحكام المواد التالية من الاتفاقية :

المادة (١٤٦) : يلتزم كل طرف متعاقد بملاحقة المتهمين باقتراف مثل هذه المخالفات الجسيمة أو بالأمر باقترافها ، وتقديمهم إلى محاكمة أيا كانت جنسيتهم ، وله أيضاً إذا فضل ذلك ، وطبقًا لأحكام تشريعاته ، أن يسلمهم إلى طرف متعاقد معني آخر لمحاكمتهم مادامت تتوفر لدى الطرف المذكور أدلة اتهام كافية ضد هؤلاء الأشخاص ... وعلى كل طرف متعاقد اتخاذ التدابير اللازمة لوقف جميع الأفعال التي تتعارض مع أحكام هذه الاتفاقية بخلاف المخالفات الجسيمة المبينة في المادة (١٤٧) .

في ضوء هذه الأحكام الواضحة تستطيع أي دولة عربية ، بصفتها طرف متعاقد في اتفاقية جنيف ، منفردة أو متضامنة مع دول أخرى ، أن تدعو إلى مؤتمر دولي لجميع الدول الموقعة على اتفاقية جنيف الرابعة لمواجهة مسؤوليتها بموجب أحكام هذه الاتفاقية وتحري سبل إجبار إسرائيل على الإنصياع والإرتداد عن جميع خروقاتها للإتفاقية ، بما في ذلك استصدار قرار بهذا الانصياع من مجلس الأمن تحت الفصل السابع ، وبما في ذلك انخراط الدول المشاركة في حملة مقاطعة توسع نطاق BDS لتشمل دولة إسرائيل ذاتها وليس فقط المستوطنات .!

اقتصاد (دولة عربية)

ما الذي حدث للمعجزة الاقتصادية اللبنانية - الجزء الثاني

الأستاذ الدكتور/ عاطف قبرصي
أستاذ الاقتصاد الفخري بجامعة مكماستر بكندا

الحرب الأهلية التي بدأت في ١٣ أبريل ١٩٧٥ أضعفت وعكست تيار العوامل المواتية التي دعمت نجاح لبنان الاقتصادي وخلقت بعض الآليات والمواقف السلبية جداً التي ثبت من الصعب عكسها أو تخفيفها .

دون الحرب ، كان من المحتم أن تخلق التفاوتات الشعائرية والإقليمية والطبقية توترات وتناقضات وصراعات اجتماعية . ولكن لم يكن من المحتم أن تتحول إلى حرب مفتوحة على النحو الذي حدث في عام ١٩٧٥ . كان من الممكن بسهولة أن تلقي هذه التوترات والظلمات لتغلي لفترة طويلة على موقد التاريخ . كانت الفرص الجديدة في منطقة الخليج العربي تبدأ للتو في الظهور على الأفق في أوائل السبعينيات . وظل النمو المستمر غير المنقطع الذي بدأ في أوائل الخمسينيات قوياً في أوائل السبعينيات كما كان في الخمسينيات . علاوة على ذلك ، كان انطلاق اقتصادي نشط جديد على وشك أن يبدأ يدفعه ظهور نشاط صناعي صغير الحجم حيوي يركز بشكل أساسي على التصدير . طمست الحرب هذا النمو وأرسلت الاقتصاد إلى دوامة انكماشية استمرت لأكثر من ١٥ عاماً .

غادرت المواهب البلاد ، وانهار نظام التعليم ، وارتفعت تكاليف ومخاطر المعاملات ، وارتفع معدل البطالة إلى مستويات تاريخية ، وأثار تدهور العملة التضخم والإحلال النقدي بدوره حافظ على التضخم والانخفاضات التراكمية بقيمة العملة ، وذبلت إيرادات الحكومة حيث استولى عليها أمراء الحرب . وبالتالي تبخرت المزايا التي كانت لبنان تحظى بها على جيرانها تحت دورات متصاعدة من العنف والاضطراب ، والهجرة الدماغية المستفحلة والتطورات الحيوية والسريعة في دول الخليج .

من اقتصاد متقدم نسبيًا ومزدهر في سبعينات القرن الماضي ، تذبذبت لبنان على حافة الانهيار التام في أواخر ثمانينات القرن الماضي . إنها معجزة أن لبنان لم تنهار على النحو الذي كان متوقعاً من قبل الجميع . ولكن انخفض دخل الفرد بلبنان بالدولار الأمريكي من ١٨٠٠ دولار في عام ١٩٧٤ إلى أقل من ٥٠٠ دولار في عام ١٩٨٩ ، وهوت من مراتب البلدان ذات الدخل المتوسط إلى مراتب البلدان الأقل نمواً ، لكن الاقتصاد اللبناني نجا والسؤال هو لماذا نجا وما تفسير هذه الظاهرة .

يعود الكثير من الفضل إلى شعب لبنان المرن والحمول الذي استثمر حتى في مشاكله وأبقى الاقتصاد قائماً . عندما تم قطع التيار الكهربائي ، بدأ عدد من رواد الأعمال المحليين مولداتهم الخاصة ، وانتشرت محلات صغيرة تبيع جميع أنواع السلع في كل ركن وانسحبت العديد من الأسر إلى قراهم وأنتجت طعامها وضروراتها . وكان من المهم أيضاً أن يغادر كثير منهم البلاد ويهاجرون إلى حيث يمكن إيجاد فرص عمل ثم أفادوا لبنان بالحوالات المالية وخفضوا التكاليف الاجتماعية للبطالة .

عمل تدهور قيمة الليرة اللبنانية كأداة امتصاص للصدمات وجهت عملية تعديل مضادة حيث انخفضت الواردات وانخفضت الأجور الحقيقية ، وانخفضت قيمة الديون ، وتلاشت معظم الإيجارات وظهرت المزايدة التجارية وأصبحت صادرات لبنان وأصوله أرخص . في هذه الأثناء ، لعبت الحكومة اللبنانية التي تجنبت الاقتصاد قبل الحرب دوراً توازنياً هاماً خلال الحرب .

عندما صمتت البنادق ، كانت هناك أسباب وافرة للاعتقاد بأنه مع الاستقرار السياسي وإعادة تشكيل النظام المجتمعي اللبناني يمكن تحويل الاقتصاد واستئناف النمو مجدداً في مساره الطبيعي . ولكن مع ذلك كانت هناك العديد من العقبات التي يجب التغلب عليها قبل أن يستعيد الاقتصاد صحته وحيويته . أولاً ، كان يجب إصلاح وإعادة تأهيل البنية التحتية المادية الأساسية التي دمرتها الحرب . ثانياً ، كان يجب إعادة إنشاء وحماية حقوق الملكية التي تم اغتصابها وانتهاكها وقت الحرب . ثالثًا ، كان يجب القبض على التضخم المستشري الموروث وإيقاف تدهور الليرة اللبنانية . رابعًا ، وقف هدر وهروب المواهب اللبنانية المستمرة وتحويل تخارج المواهب إلى تدفق للمواهب . خامساً ، إعادة بناء الطبقة المتوسطة اللبنانية المثلية التي دمرتها الحرب والتضخم . سادساً ، استعادة النظام المالي وملء خزائن الحكومة اللبنانية فارغة . وسابعًا ، معالجة وإصلاح اختلالات الماضي الاجتماعية والاقتصادية سواء كانت بين المناطق أو الطبقات أو الطوائف أو القطاعات .

كان هذا أمرًا صعبًا حتى بالنسبة لحكومة قوية واقتصاد صحي . كان هذا هو الحال مضاعفاً بالنسبة لحكومة هشة واقتصاد معوق بالحرب . لم يكن هناك وقت وكان يجب تحقيق الإنجازات بسرعة . ولكن بات من الواضح الآن أن كانت هناك عقبات خطيرة في إصلاح اقتصاد ومجتمع مدمرين دون خطة متماسكة ورؤية سابقة وواضحة للنتيجة النهائية لبرنامج إعادة الإعمار والقدرة على تمويله دون إضعاف صحة الاقتصاد المالية .

كتابات ومقالات لبعض أعضاء الجمعية

- أ .د . محمود محيي الدين : توطين التنمية في عالم شديد التغير (١) – ٢٦ يوليو ٢٠٢٣
- أ .د . محمود محيي الدين : توطين التنمية في عالم شديد التغير (٢) – ٩ أغسطس ٢٠٢٣
- أ .د . محمود محيي الدين : التناقض المزعوم بين العمل المناخي وتحقيق التنمية – ١٤ أغسطس ٢٠٢٣
- أ .د . خالد واصف الوزني : دور الذكاء الاصطناعي في الاقتصاد – ٨ أغسطس ٢٠٢٣
- أ .د . خالد واصف الوزني : المناطق الاقتصادية التنموية الخاصة – ١٢ أغسطس ٢٠٢٣
- أ .د . جودة عبد الخالق : يا وزير المالية أين العدالة الاجتماعية – ٢ أغسطس ٢٠٢٣

أ .د . محمود محيي الدين

أ .د . جودة عبد الخالق

تقارير اقتصادية عن الدول العربية

- تقرير مستجدات أفاق الاقتصاد العالمي تحت عنوان " صلابة على المدي القريب وتحديات مستمرة" يوليو 2023 – صندوق النقد الدولي
- مصر وصندوق النقد الدولي – مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار
- آفاق الاقتصاد العربي – صندوق النقد العربي

أهم الروابط

- المحاضرة العامة الرابعة من الموسم الثقافي
- مجلة بحوث اقتصادية عربية
- طلب الانضمام لعضوية الجمعية
- للاطلاع على انشطة الجمعية ، يرجى زيارة موقعنا الالكتروني